E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1991/116
10 July 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١
جنيف ، ٣٠ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١
البند ١٣ من جدول الأعمال

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشاورات التي جرت مع القائم بأعمال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ القرار ١٩٩٠/٦٠ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ورجا المجلس من رئيسه ، في الفقرة ١٥ من هذا القرار ، أن يستمر في اتصاله الوثيق بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى المجلس .

٣ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين القرار ١٨/٤٥ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الذي طلبت في الفقرة ٣٠ منه إلى المجلس أن يواصل ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٣ - ومن رأي الرئيس ، آخذا في الاعتبار القرارات المذكورة أعلاه ، أنه ينبغي للوكالات المتخصصة وللمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة أن تعزز تدابير الدعم القائمة ، وأن تصوغ برامج إضافية لمساعدة الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . فنظرا لأن معظم هذه الأقاليم جزر صغيرة في حجمها وعدد سكانها ، ومعزولة جغرافيا وضعيفة إزاء الكوارث الطبيعية ، من مثل الأعاصير والزوابع ، فضلا عن أنها متخلفة اقتصاديا نسبيا ، فإنها تعتمد بصورة خاصة على المساعدة الخارجية . ولذا ينبغي ، في رأيه ، دعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية والإقليمية إلى بحث واستعراض الظروف في كل من هذه الأقاليم على ضوء الحاجة الملحّة إلى زيادة نقل الموارد والتكنولوجيا والدراية التقنية إلى الشعوب المعنية ، واتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

٤ - ووفقا لنص قرار المجلس ١٩٩٠/٦٠ ، استمر رئيس المجلس في اتصاله الوثيق مع الرئيس الحالي للجنة الخاصة أثناء الفترة قيد الاستعراض . وعلى أساس هذه الاتصالات وعلى ضوء ما اتصل بها من تطورات ، يقدم إلى المجلس الملاحظات الواردة أدناه بغية تسهيل نظر المجلس في هذا البند .

٥ - وقد تابع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة الخاصة أثناء هذا العام أعمال هيئتيهم المتعلقة بهذا البند ، متابعة وثيقة . ويعتبر الرئيس من المفيد والضروري معا أن تستمر هذه الاتصالات وهذا التعاون ، وأن يعزز لتعبئة أقصى قدر ممكن من المساعدة من أجل تقديمها للشعوب الكائنة في الأقاليم التي لا تزال مشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٦- ويُستدل من المعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، حسبما وردت في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/46/229) ، على أنه أثناء الفترة قيد الاستعراض ، استمر عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات في تقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي استجابة للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي ، واللجنة الخاصة . وأوضح تقرير الأمين العام أيضا أن عددا متزايدا من المنظمات قدم أو وضع برامج المساعدة هذه من موارد الميزانية الخاصة به ، بالإضافة إلى الإسهامات الخاصة لكل من هذه المنظمات ، كوكالات منفّذة لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المقدم الأساسي للمساعدات .

٧ - واستمر تمويل عدد من مشاريع المساعدة من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . وأشار رئيس المجلس إلى أن أرقام التخطيط الارشادية للدورة الرابعة (١٩٨٧-١٩٩١) الموضوعة لبعض هذه الأقاليم تشمل ما يلي: أنغيلا ، ٠٠٠ ٠٦٦ ١ دولار ؛ برمودا ٠٠٠ ٦٩٤ دولار ؛ وجزر فرجين البريطانية ، ٠٠٠ ٣٣٩ دولار ؛ وجزر كايمان ، ٠٠٠ ٥٨٤ دولار ؛ ومونسيرات ، ٠٠٠ ٦٧٦ دولار ؛ وسانت هيلانه ، ٠٠٠ ٤٦٥ دولار ؛ وتوكيلاو ، ٠٠٠ ١٥١ ١ دولار ؛ وجزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية ، ٠٠٠ ٩١٣ ٢ دولار ؛ وجزر تركس وكايكوس ، ٠٠٠ ٧٥٣ دولار . وتشمل هذه المبالغ المساعدة المقدمة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، من مثل السياحة ، والزراعة ، ومصائد الأسماك ، والصناعة ، والنقل ، والمواصلات ، وتوليد الطاقة ، وللقطاعات الاجتماعية والتربوية ، التي ينفذها عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق ، حسب الاقتضاء ، مع الاتحاد الكاريبي (CARICOM) .

٨ - ويسترعي رئيس المجلس الانتباه إلى الاقتصادات الضعيفة للغاية لهذه الأقاليم الجزرية الصغيرة ، ويؤكد على استمرار الاحتياجات الماسة لشعوبها . وإذ أشار الرئيس مع التقدير إلى زيادة المساعدة التي تقدم لتلك الأقاليم ، فإنه يناشد الوكالات المتخصصة والمؤسسات المعنية الأخرى تركيز اهتمامها مجددا على جميع الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل توسيع وزيادة برامج المساعدات التي تقدمها إليها . ويضع رئيس المجلس في اعتباره بصفة خاصة الحاجة الماسة إلى المساعدة الخارجية في عدد من الأقاليم التابعة التي لم توضع أرقام تخطيط ارشادية لها حتى الآن ، وهي حاجة بالغة الحدة إلى المساعدة.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٩ - تضطلع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حاليا بتنفيذ أربعة مشاريع للمساعدة التقنية في جنوبي المحيط الهادئ لصالح توكيلاو وإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وتركّز هذه البرامج بصفة رئيسية على تنمية المحاصيل الجذرية ، وعلى الاحصاءات الزراعية ، والحراجة وتنمية مصائد الأسماك .

١٠ - ونتيجة لايفاد بعثة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي/والفاو إلى انغيلا ، وجزر فرجن البريطانية ، ومونسيرات في عام ١٩٨٨ لتقييم قطاعاتها الزراعية وتحديد المشاريع التي تتسم بالأولوية ، اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بمشروعين للمساعدة التقنية يموّلهما برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مونسيرات في ميداني تنمية الحراجة واصلاح القطاع الزراعي .

١١ - ويضطلع الفاو بالتعاون مع الاتحاد الكاريبي بانشطة أولية في إطار مشروع إقليمي بشأن استئصال شافة القرادة الاستوائية في منطقة الكاريبي في أنغيلا ، ومونسيرات ، وجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة ، وجزر فرجن البريطانية . وبالإضافة إلى ذلك ، دعا برنامج الأمم المتحدة الانمائي الفاو إلى تقديم خدمات خبير استشاري زراعي لجزر تركس وكايكوس .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٢ - وافق المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على برنامج يخدم جزرا متعددة في شرقي منطقة الكاريبي تشمل ، ضمن جزر أخرى ، جزر فرجن البريطانية ، ومنسيرات وجزر تركس وكايكوس ، وذلك للفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ . وبلغ مجموع الموارد المتاحة للبرنامج ٠٠٠ ٢٥٠ ٢ دولار . وبسبب زيادة إتاحة الموارد العامة ، تضاعف مستوى التخطيط السنوي ليبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ دولار ابتداء من عام ١٩٩١ فصاعداً . وتغطي برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة المخصصة لمونسيرات وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية مشاريع في ميادين الرعاية الإنمائية للطفولة المبكرة ، والاهتمام بصحة الأم والطفل ، والتغذية ، وتوفير المياه والإصحاح ودور المرأة في التنمية . ووزعت الأموال المخصصة لهذه المشاريع بين الأقاليم في عام ١٩٩٠ على النحو التالي: مونسيرات ، ٣٠٠ ٦٦ دولار ، جزر تركس وكايكوس ، ٠٠٠ ٣٠ دولار ، وجزر فرجن البريطانية ، ٨٠٠ ٣٩ دولار .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٣ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، أثناء الفترة قيد الاستعراض ، برامج المساعدة التي تقدمها لانغيلا وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونسيرات ، وجزر تركس وكايكوس . وتتعلق هذه المشاريع ، ضمن جملة أمور ، بتقديم المنح الدراسية ، وترميم المواقع التاريخية ، ورفع مستوى المرافق الإعلامية ، واستئصال شافة الأميّة . ونفّذ اليونسكو في عام ١٩٩٠ مشروعين إقليميين من خارج الميزانية يتعلقان بالتعليم التقني والمهني .

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجه الخاص بتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ ضمن إطار عمل برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ، وقد بلغ مجموع المساعدات المقدرة لصالح أنغيلا ٥٥٢ ١٨ دولار ، غطت مشروعاً لتنظيم الأسرة ولتقديم الخدمات التربوية بشأن الحياة الأسرية . وسوف تتلقى أنغيلا ، بموجب مشروع ينفذه الاتحاد الكاريبي مساعدة تقنية لإجراء تعدادها للسكان والمساكن في عام ١٩٩١ . وبالإضافة إلى ذلك ، تلقت أنغيلا منحة دراسية للاشتراك في برنامج للتثقيف الصحي في جامايكا . وفي جزر فرجن البريطانية ، نفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مشروعاً تثقيفياً بشأن الحياة الأسرية وحياة الوالدين انتهى في عام ١٩٩٠ . ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة تقنية من أجل إجراء تعداد السكان في هذا الاقليم في عام ١٩٩١ في إطار مشروع يقوم الاتحاد الكاريبي بتنفيذه . ويبلغ تقدير مجموع المساعدات مبلغ ٠٧٣ ١١ دولار . وخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان مبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار لإكمال المبلغ المتحمل عليه من مشروع تعداد السكان دون الإقليمي لصالح جزر كايمن . وبالإضافة إلى برنامج الحكومة الوطني لدراسة القدرة على إجراء استقصاءات الأسرة الذي يجري الاضطلاع به بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يخطط صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا لتقديم خدمات استشارية تقنية وتدريب خارجيين . وقدرت المساعدة المقدمة إلى مونسيرات بـ ٠٩٨ ٥١ دولار ، وغطت مشروعاً يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفذه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في مجال التثقيف المتعلق بالحياة الأسرية ، وتنمية الشباب ، ومشروعاً إقليمياً ينفذه الاتحاد الكاريبي فيما يتعلق بإجراء تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١ ، بالإضافة إلى منحة دراسية في التثقيف الصحي . وأشارت التقديرات إلى أن مجموع المساعدات التي قدمت إلى جزر تركس وكايكوس بلغ ٠٥٩ ١٤ دولار شمل صحة الأم والطفل/وسياسة تنظيم عدد سكان الأسرة ، وتقديم المساعدة إلى اجتماع استشاري وطني بشأن وضع سياسة عامة بشأن السكان .

منظمة العمل الدولية

١٥ - اضطلعت منظمة العمل الدولية أثناء الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ ، بصفتها وكالة منفذة ، بتنفيذ فرادى المشروعات الاقليمية التالية: إنشاء كلية تقنية وتقديم المساعدة في مجال الاستعراض الاكتواري لصندوق الضمان الاجتماعي في مونسيرات ، وتقديم خبرة استشارية بشأن إجراء تعديلات في قانون العمل ، وفي الاستعراض الاكتواري لصناديق الضمان الاجتماعي في أنغيلا ، وتقديم المساعدة في وضع مخطط للضمان الاجتماعي وفي صياغة قانون عمل في جزر تركس وكايكوس ، وتقديم خبرة استشارية تتعلق بتخطيط الأيدي العاملة في جزر كايمن . بالإضافة إلى ذلك ، اشتركت منظمة العمل الدولية في عدد من المشاريع التي شملت جزراً متعددة ، بما فيها مشروع للتدريب التقني المهني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ، وتدريباً يتعلق بتنسيق قوانين العمل في منظمة دول شرقي منطقة الكاريبي لصالح مونسيرات ، وجزر فرجن البريطانية وأنغيلا .

منظمة الطيران المدني الدولية

١٦ - استمرت منظمة الطيران المدني الدولية في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية تمكينها من الاعتماد على الذات في مجال الطيران المدني الدولي . وتشمل المساعدة تلك التي قدمت من جانب المكاتب الإقليمية لمنظمة الطيران المدني الدولية في تنفيذ خطة الملاحة الجوية الإقليمية التي تحدد مرافق وخدمات الملاحة الجوية الأساسية اللازمة للطيران المدني الدولي ، كما تشمل ، المساعدة المقدمة من خلال برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة الطيران المدني الدولية .

١٧ - وينبغي بذل جهود متجددة لضمان زيادة تدفق الأموال . وينبغي للمؤسسات المعنية ، واضعة في اعتبارها ضرورة تحقيق أقصى قدر من المرونة ، أن تتخذ الخطوات اللازمة لإزالة أية عوائق أو صعوبات قائمة من أجل ضمان إتاحة الموارد الإضافية اللازمة . ويتسم دور الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية بأهمية خاصة . وتمشياً مع الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٨/٤٥ ، والفقرة ١١ من قرار المجلس ٦٠/١٩٩٠ ، ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يقدموا اقتراحات ملموسة لتنظر فيها أجهزتهم الإدارية والتشريعية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي للوكالات والمؤسسات التي اعتمدت إلى حد كبير على الموارد من خارج الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة أن تواصل محاولات إيجاد سبل لإدراج أو لزيادة الأموال المخصصة في ميزانياتها العادية للمشاريع الخاصة بالشعوب المعنية .

١٨ - ولا يمكن إلاّ التأكيد على أهمية تعزيز هذا التعاون نظرا للحاجة الى توفير الظروف الكفيلة بتسهيل ممارسة شعوب هذه الأقاليم لحقوقها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) .

١٩ - ويرحّب رئيس المجلس ، باستمرار مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إقامة روابط وثيقة مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وفي تنسيق أنشطة الوكالات في تقديم المساعدات إلى الشعوب المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أسهمت المشاركة النشطة من جانب ممثلي حكومات الأقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي في اجتماعات ومؤتمرات الوكالات والمؤسسات ، بشكل ثابت ، في الدراسة الايجابية التي أولتها هذه الهيئات للتدابير الداعمة لشعوب هذه الأقاليم . والرئيس على اقتناع بأنه ينبغي تشجيع هذا التفاعل بحيث يتسنى لهذه الأقاليم أن تستخلص أقصى الفوائد الممكنة من الاشتراك النشط في الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . فالاتصالات الوثيقة لم تسهل فقط تحقيق زيادة أخرى في حجم ونطاق المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم

المتحدة وإنما عززت أيضا قدرة الوكالات على تلبية الاحتياجات اللازمة ، بشكل أسرع وبمرونة أكبر . وكي يتسنى تحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد المتاحة ، ينبغي للوكالات والمؤسسات أن تتخذ خطوات أخرى لتعزيز التدابير القائمة واستكشاف سبل إضافية للتنسيق فيما بينها .

٣٠ - ورهناً بأية توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين واتساقاً مع القرارات التي قد يتخذها المجلس ، سيواصل رئيس المجلس المحافظة على الاتصال الوثيق برئيسي اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشأن المسائل التي أثيرت في هذا التقرير .

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

٣١ - أجرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشاورات تتعلق بالتطورات الأخيرة في جنوب افريقيا وبشتى الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي منذ دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩٠ .

٣٢- واستعرض رئيس اللجنة الخاصة مع رئيس المجلس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أثناء دورتها الخامسة والأربعين من أجل استئصال الفصل العنصري . واعتمدت الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ما مجموعه ، ثمانية قرارات بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال ، المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب أفريقيا" والأهم هو أن الجمعية العامة استطاعت المحافظة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه أثناء الدورة الرابعة والأربعين ، والدورة الاستثنائية السادسة عشرة من خلال اعتماد قرار جامع معنون "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري" (القرار ١٧٦/٤٥(ألف)) . وقدمت الجمعية العامة في هذا القرار تقييما للحالة في جنوب أفريقيا ، وللدور المطلوب من المجتمع الدولي . ودعت الجمعية العامة سلطات جنوب أفريقيا إلى تعزيز المناخ المؤدي إلى المفاوضات من خلال اتخاذ عدد من التدابير المحددة ، ومن خلال تنفيذ جميع الاتفاقات التي توصلت إليها حتى الآن مع المؤتمر الوطني الأفريقي . كذلك شجعت جميع الأطراف المعنية على الاشتراك في المفاوضات المقبلة الواسعة النطاق اشتراكا كاملا بينما حثت نظام جنوب أفريقيا على ضمان اتخاذ اجراءات فعالة ومحايدة لمعالجة تجدد العنف الذي يمثل تهديدا للعملية التفاوضية . وأعادت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥ - (باء) تأكيد اقتناعها بأن فرض جزاءات شاملة والزامية من قبل مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ما زال يشكّل أنسب الوسائل وأشدها فعالية لإنهاء نظام الفصل العنصري بالطرق السلمية . وأعربت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥ (جيم) عن قلقها الشديد

لازدياد عدد انتهاكات حظر الأسلحة الالزامي ، لا سيما من جانب البلدان التي ما زالت تتاجر سرا في الأسلحة مع جنوب أفريقيا ، وحثت جميع الدول على أن تتخذ تشريعا صارما فيما يتعلق بانفاذ حظر الأسلحة ، وأن تحظّر إمداد جنوب أفريقيا بأية منتجات ، وبخاصة معدات الحاسبات الالكترونية والاتصالات ، والمهارات والخدمات التكنولوجية ، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية ، مما يمكن أن يستخدم من أجل الصناعة العسكرية والنووية في ذلك البلد . وحثت مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الدقيق والكامل لحظر الأسلحة ، والقيام برصده على نحو فعال ، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) فيما يتعلق باتخاذ تدابير مناسبة ضد الدول التي تنتهك حظر الأسلحة الالزامي . وكررت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥(دال) تأكيد طلبها بأن توقف اسرائيل وتنهي على الفور جميع أشكال التعاون مع جنوب أفريقيا ، ولا سيما في الميدانين العسكري والنووي ، وطلبت إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مواصلة رصد العلاقات بين جنوب أفريقيا واسرائيل وابقائها قيد الاستعراض الدائم وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب الاقتضاء . وأذنت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥(هاء) للجنة الخاصة بالاضطلاع ، وفقا لولاياتها ومستعينة بخدمات الدعم من مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، بمواصلة العمل كمركز تنسيق للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، والاستمرار في مراقبة التطورات في جنوب أفريقيا عن كثب وكذلك الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى الابقاء على الضغط على جنوب أفريقيا على النحو المطلوب في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي (قرار الجمعية العامة س ـ١/١٦ ، المرفق) .

٣٣ - وأثنت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥ (واو) ، على القانون النموذجي المقترح للانفاذ الفعال للحظر النفطي المفروض على جنوب أفريقيا ، وحثت مجلس الأمن على إتخاذ اجراءات بموجب الأحكام المناسبة من ميثاق الأمم المتحدة لكفالة فرض حظر فعال على توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا . وطلبت من جميع الدول اتخاذ التدابير و/أو التشريعات الفعالة لتوسيع نطاق الحظر النفطي بغية كفالة الوقف الكامل لتوريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا . وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥(زاي) إلى جميع الحكومات والمنظمات الرياضية الاستمرار في مقاطعة جنوب أفريقيا في مجال الألعاب الرياضية إلى أن تحدث في ذلك البلد تغييرات عميقة لا رجعة فيها . ورحبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥(حاء) ، بالافراج عن نلسون مانديلا وبعض السجناء السياسيين الآخرين ، وايقاف تنفيذ أحكام الاعدام ورفع الحظر عن عدد من المنظمات السياسية ، ودعت إلى تقديم تبرعات سخية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا وإلى تقديم تبرعات مباشرة إلى الوكالات الطوعية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا .

٣٤ - واستعرض رئيس اللجنة الخاصة مع رئيس المجلس الاجراءات التي اتخذتها سلطات جنوب أفريقيا ، والتدابير التي اعتمدتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية من أجل تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وفي هذا الخصوص ، أشار رئيس اللجنة الخاصة إلى أن العملية السياسية الجارية حاليا في جنوب أفريقيا قد لا تكون يسيرة دائما ، وإلى أنه من الضروري اجراء مناقشات مفتوحة إذ ستساعد لا في تحديد الجوانب الأساسية لمجتمع ما بعد القضاء على الفصل العنصري فقط وإنما ستساعد أيضا في تحديد العناصر الأولية لما يمكن أن يكون عليه النظام الديمقراطي الحقيقي . وأشار إلى أنه حدثت فعلا بعض النكسات التي تتصل بمستويات العنف التي لا يمكن قبولها السائدة في جنوب أفريقيا ، ولاحظ أن العنف قد نتج جزئيا عن إهمال نظام جنوب أفريقيا ، أو رسمه واخفاقه في اتخاذ التدابير اللازمة والمحايدة لكبح أعمال العنف ومعاقبة مرتكبيها . ولذا فمن رأي رئيس اللجنة الخاصة أن على المجتمع الدولي واجب مواصلة الضغط على جنوب أفريقيا أثناء عملية المفاوضات بكاملها ، وحتى اعتماد دستور جديد يرسي أسس الديمقراطية غير العنصرية في جنوب أفريقيا .

٣٥ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس أن قرار الجماعة الأوروبية بالغاء عدد من العقوبات ضد جنوب أفريقيا إنما يأتي بعكس النتيجة المرجوة منه إذ لا تتوافر الظروف لإجراء مفاوضات في بيئة سلمية كما لا يوجد اتفاق بشأن الآلية التي تستخدم في إعداد دستور جديد . وأشار إلى أن سجناء سياسيين كثيرين لا يزالون رهيني السجون ، وأن معظم المنفيين السياسيين لم يسمح لهم حتى الآن بالعودة إلى جنوب أفريقيا . ومع ذلك ، فمن رأيه ، أن القرار الذي اتخذه المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لاتخاذ خطوات رسمية من أجل تشكيل جبهة وطنية قرار مبشر بالخير إلى أكبر حد .

٣٦ - وآخذا في الاعتبار التقدم العام الذي أحرز في جنوب أفريقيا ، أبلغ رئيس اللجنة رئيس المجلس أن آراء اللجنة الخاصة انعكست على نحو واف في تقريرها السنوي المؤقت الذي طلبت الجمعية العامة اعداده في قرارها ١٧٦/٤٥(هاء) . وأشار إلى أن تقدما محدودا قد أحرز في إزالة العقبات الموضوعة أمام المفاوضات من أجل إقامة نظام غير عنصري ، وديمقراطي في جنوب أفريقيا ، وأخيرا ، كان من رأي رئيس اللجنة أنه لئن كان الغاء بعض قوانين الفصل العنصري مؤخرا ، لا سيما قانون تسجيل السكان تعتبر معالم على الطريق المؤدي إلى القضاء التام على الفصل العنصري ، فمن الضروري القيام بجهود كبيرة من أجل تغيير الاتجاهات والممارسات ، واتخاذ تدابير قانونية

اضافية لتجسيد هذا الالغاء ، ولمواجهة التفرقة العنصرية التي لا تزال متفشية في جنوب أفريقيا . وأعرب رئيس اللجنة عن أمله في أن تكون الجهود التي قامت بها سلطات جنوب أفريقيا حتى الآن مؤشرا لاستعدادها للسير في طريق بذل جهود مطردة وسريعة نحو اقامة مجتمع غير عنصري ، وديمقراطي . وأشار إلى أنه يرجى القضاء على الفصل العنصري عندما يوضع دستور جديد في جنوب أفريقيا يضمن أهم الحقوق الأساسية ، بما فيها الحق في التصويت . وأعاد تأكيد ضرورة مواصلة المجتمع الدولي فرض ضغط متضافر على جنوب أفريقيا حتى يُقضى على الفصل العنصري قضاء تاما .

- - - - -